اقتصاد

الكويت: عودة أزمة العالقين

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

قال عادل العيدان مسؤول السفريات الخارجية في اتحاد مكاتب السياحة والسفر في الكويت إن ما يقرب من 30 ألف وافد في دبي وإسطنبول والبحرين، غالبيتهم من الجنسية المصرية سيصبحون عالقين لعدم تمكنهم من دخول الكويت، اعتباراً من اليوم الأحد، بعد قرار الحكومة منع دخول البلاد لغير الكويتيين لمدة أسبوعين، في إطار إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا. وأضاف العيدان في تصريح لـ«العربي الجديد» أن شركات السياحة والسفر ستتكبد خسائر فادحة بسبب إلغاء الحجوزات خلال الأسبوعين القادمين، مشيرا إلى أن هناك 30 ألف بطاقة سيتم استرجاعها بقيمة تصل إلى نحو 45 مليون دولار. وأشار إلى أنه بعد صدور قرار وقف استقبال الوافدين، يوم الأربعاء الماضي، بلغ سعر البطاقة من دبي إلى الكويت ما يقرب من 5 آلاف دولار خلال الأيام السابقة على بدء سريان قرار وقف استقبال الوافدين. ويقضي آلاف الوافدين فترة حجر مدتها 14 يوماً في العديد من البلدان التي تسمح الكويت باستقبال المسافرين منها خاصة الإمارات والبحرين وتركيا، لكن قرار وقف استقبال الوافدين، الذي اعتبره الاتحاد العام للمصريين في الخارج مفاجئا، يدفع هؤلاء للبقاء فترات أطول في الحجر بالدول التي سافروا إليها وقد لا يتمكنون من العودة إلى الكويت، وفق بيان له يوم الخميس الماضي. من جانبه، قال رئيس وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية عبد العزيز المزيني لـ«العربي الجديد» إن «القرارات التي تصدر بصورة مفاجئة ستضر بالآلاف من العمالة الوافدة وشركات السياحة والسفر التي لم تتمكن من تعويض خسائرها بسبب جائحة كورونا»، معتبرا أن «الحكومة الكويتية تصدر القرارات من دون دراسات مسبقة».

وأضاف المزيني: «ينبغي على السلطات الكويتية عدم التعسف ضد الوافدين الذين أصبحوا بلا مأوى بسبب تلك القرارات العشوائية»، داعيا إلى الاستفادة من تجارب دول الجوار في تعاملها مع قضية فتح المطارات والإجراءات الاحترازية لاستقبال الأجانب وخصوصا في ما يتعلق بإحضار شهادات تثبت خلو المسافرين من فيروس كورونا أو إخضاع القادمين للحجر الصحي. ويأتي وقف استقبال الوافدين لأسبوعين ضمن حزمة قرارات لكبح انتشار كورونا، منها إغلاق المقاهي والصالونات والأندية ووقف كافة التجمعات والمخيمات أو تأجير صالات الأعراس. وقال الباحث الاقتصادي عادل الفهيد، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إن شركات السياحة والسفر كانت قد وفقت أوضاعها من خلال ترويج ما يسمى بـ«باكدج الترانزيت» في ظل رفض السلطات الكويتية مقترحات استقبال الوافدين مع فرض حجر صحي في فنادق الدولة مع تحميل الوافدين تكلفة الحجر بدلا من ذهابهم إلى دبي أو إسطنبول. وناشد آلاف المصريين العالقين في دبي وإسطنبول، الحكومة المصرية للتدخل لحل الأزمة، فيما دعت وزيرة الهجرة نبيلة مكرم المصريين الراغبين في السفر إلى الكويت إلى عدم السفر حاليا، كما طالبت المواطنين المتواجدين بصورة مؤقتة كترانزيت في إحدى الدول بالعودة إلى مصر، حيث لن يكون متيسراً إيجاد بدائل لتوفير إقامات لهم في الدول التي يتواجدون فيها.

في معرض لصناعات الإنترنت في شنيانغ، الصين، اكتوبر الماضي (هوان جين كون/Getty)

198 مليار دولار للإنترنت في الصين

سجلت كبرى شركات الإنترنت الصينية نمواً في إيرادات أعمالها بنسبة 12,5% على أساس سنوي خلال العام 2020، وفق ما أظهرت بيانات رسمية. وذكرت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، أن كبرى الشركات سجلت عائدات بلغت قيمتها 1,28 تريليون يوان (حوالي 198 مليار دولار أميركي). ونمت الأرباح التشغيلية لصناعة الإنترنت بواقع 13,2% على أساس سنوي إلى 118,7 مليار يوان، بينما بلغ إجمالي إنفاق القطاع على البحوث والتطوير 78,8 مليار يوان، بزيادة بنسبة 6% مقارنة مع عام 2019. وتغطي إحصاءات الوزارة، وفق وكالة شينخوا، الشركات التي بلغت إيراداتها السنوية من خدمات الإنترنت أكثر من 5 ملايين يوان.

أخبار

مزارعون هنود يوسعون احتجاجاتهم

أغلق آلاف من المزارعين الهنود المحتجين طرقاً سريعة في جميع أنحاء البلاد، لعدة ساعات، أمس السبت، للضغط على مطالبهم لإلغاء القوانين الزراعية الجديدة. ونشرت السلطات الآلاف من قوات الأمن بشكل أساسي خارج العاصمة

الهندية، حيث خيّم المزارعون في ثلاثة مواقع رئيسية لأكثر من شهرين. ويقولون إنهم لن يغادروا حتى تلغي الحكومة القوانين التي تقول إنها ضرورية لتحديث الزراعة الهندية. وفشلت عدة جولات من المحادثات بين المزارعين مع الحكومة في تحقيق أي اختراقات. يشكل عملهم تحدياً كبيراً لرئيس الوزراء ناريندرا مودي. والجمعة الماضي، دافع وزير الزراعة ناريندرا سينغ تومار، عن القوانين في البرلمان، ما أضعف الآمال في التوصل إلى تسوية سريعة، حيث لم يقدم عرضاً جديداً لاستئناف المحادثات مع المزارعين. وقال سينغ إن القوانين ستؤدي إلى مزيد من الاستثمار الخاص في الزراعة وزيادة الأرباح عبر إنشاء مستودعات، حيث يمكن المزارعين تخزين المحاصيل وبيعها عندما تكون الأسعار مناسبة.

42 ألف غرفة فندقية جديدة في قطر

ذكر تقرير عقاري أن عدد الغرف الفندقية من فئات 3 و4 و5 نجوم في قطر، المتوقع الانتهاء منها في غضون عامين، ستصل إلى قرابة 42 ألف غرفة، لافتاً إلى أن الفنادق من فئة 5 نجوم توفر حالياً نحو 14 ألف غرفة، إلى جانب زهاء 9 آلاف غرفة فئة 4 نجوم، وأكثر من 6 آلاف غرفة فئة 3 نجوم. وقال تقرير شركة «الأصمخ» للمشاريع العقارية، الصادر، أمس السبت، إن خطط الاستثمار في المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، بالإضافة إلى الأحداث الرياضية الأخرى السابقة للبطولة. وأضاف أن قطاع الضيافة شهد نمواً ملحوظاً، بفضل الاستثمارات التي خططت لها الحكومة وشركات القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي. وتسعى استراتيجية المجلس الوطني للسياحة في قطر 2030، لاستقطاب 5,6 ملايين سائح بحلول عام 2023.

تقليص موازنة العراق

قال رئيس اللجنة المالية في البرلمان العراقي، هيثم الجبوري، إن «اللجنة صوّتت على خفض نسبة العجز في الموازنة الاتحادية للعام الجاري من 47% إلى 19%». وأشار الجبوري في تصريحات لوكالة «الأناضول» إلى أن «العجز المالي في الموازنة المحالة من قبل الحكومة كان 76 تريليون دينار (نحو 32,4) مليار دولار، والآن خُفض إلى 25 تريليون دينار (نحو 17,2) مليار دولار». وأوضح أن اللجنة صوتت أيضاً على خفض موازنة الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان) بنسبة 20%.

مقاطعة كندية تريد تعويضاً أميركياً بسبب إلغاء أنبوب نفط

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تدرس مقاطعة ألبرتا الكندية الغنية بالنفط، والتي تضررت بشدة من قرار الرئيس الأميركي جو بايدن، إلغاء خط أنابيب «كيستون إكس إل»، طلب تعويض من الولايات المتحدة من خلال بند تتيحه اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، وهو البند الذي لا يزال سارياً. وقال رئيس وزراء «ألبرتا» جيسون كيني إن المقاطعة، التي أنفقت 1,5 مليار دولار كندي (1,2 مليار دولار أميركي) للمساهمة في سرعة إنشاء المشروع، قد تلجأ إلى بند في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية يسمح بطلب التعويضات عن الاستثمارات الضائعة. ورغم استبدال اتفاقية «نافتا» باتفاقية أخرى تشمل الولايات المتحدة والمكسيك وكندا خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ظلت القاعدة الخاصة بطلب التعويضات عن الاستثمارات الضائعة سارية خلال فترة انتهاء سريان الاتفاقية تدريجياً. وقال كيني في بث مباشر على موقع «فيسبوك»، إن «إلغاء موافقة الجهات التنظيمية بأثر رجعي، بعدما تم ضخ الاستثمارات، في رأيي، يسهل المطالبة بالحصول على تعويض عن الأضرار بموجب أحكام حماية المستثمر في اتفاقية (نافتا)».

وأضاف: «نعتقد أن لدينا مبررا قويا جداً للحصول على تعويضات، وسنواصل العمل مع شركة تي سي إنرجي بشأن التعويضات». وشكل إلغاء خط الأنابيب «كيستون إكس إل» ضربة جديدة لمقاطعة ألبرتا الكندية التي تعتمد على النفط، بينما تعاني بالأساس من تداعيات انهيار سوق النفط الخام منذ عام 2014. وكان خط «كيستون إكس إل» المملوك لشركة « تي سي إنرجي» سينقل 800 ألف برميل يوميا من النفط الخام من ألبرتا إلى مصافي التكرير الأميركية. ودفع توقف المشروع شركة «تي سي إنرجي» إلى التخلي عن حوالي 1000 عامل. وبعدما أوقف بايدن مشروع خط الأنابيب في أول يوم من دخوله البيت الأبيض في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي، أعلن كيني إن ألبرتا ستنظر في اتخاذ إجراء قانوني، وحث رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو على فرض عقوبات تجارية على واشنطن إذا لم تتفاوض الإدارة الأميركية الجديدة حول هذا الأمر. وفي عام 2016، سعت شركة «تي سي إنرجي» للحصول على تعويض بقيمة 15 مليار دولار في إطار اتفاقية (نافتا) بعد رفض الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما المشروع لأسباب بيئية، لكن تم إسقاط القضية بعد أن وافق ترامب على المشروع في وقت مبكر من ولايته.

مقابلة

أجرتها
إيمان الحامدي

قال وزير السياحة التونسي الحبيب عمار، في مقابلة مع «العربي الجديد»، إن حظوظ بلاده تبقى قائمة لإنقاذ الموسم السياحي هذا العام بعد إعلان السلطات الصحية عن خطة لتوفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، مشيراً إلى أن الوباء خلق بدائل سياحية جديدة

الحبيب عمار

كورونا يخلق بدائل سياحية جديدة ونعمل على مواكبة هذا التغير

العائدات انخفضت 64,5% بسبب الوباء والتوتر السياسي غير مؤثر

■ جمدت جائحة فيروس كورونا الكثير من الأنشطة الاقتصادية ومنها السياحة على وجه الخصوص، فما هو حجم الخسائر الناجمة عن الوباء؟

للجائحة تأثير كبير على السياحة العالمية وليس التونسية فحسب، حيث بلغت خسائر إيرادات السياحة دولياً نحو 730 مليار دولار، كما تراجع عدد السياح في العالم أكثر من 70%، وهي تقريباً نفس الأرقام المسجلة في تونس وفي أغلب الوجهات السياحية.

وفي تونس، شهدنا خلال عام 2020 تراجعاً حاداً في المؤشرات السياحية، بسبب تفشي كورونا في العالم، وسجلنا انخفاضا في عدد الوافدين بنسبة 78% وتراجعت العائدات بنحو 64,5% وكذلك تراجعت نسبة الليالي السياحية التي يقضيها الزائرون 80%، لكن في كل أزمة هناك فرصة للإصلاح والتطوير، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه عبر إعادة بناء منوال جديد للسياحة التونسية.

■ يربط كبار متعهدي الرحلات العالمية برمجة الأسواق السياحية بسياسة البلدان لمكافحة كورونا عبر توفير اللقاحات المضادة للفيروس، فأي حظوظ لتونس اليوم لإنقاذ الموسم السياحي القادم في ظل تأخر حملات التطعيم إلى الربع الثاني من السنة؟

حظوظ تونس تبقى قائمة لإنقاذ الموسم السياحي القادم خاصة بعد وضع وزارة الصحة لاستراتيجية وطنية للتلقيح وهي استراتيجية طموحة. وسنتطلق عملية التلقيح بموجبها أواسط شهر فبراير/ شباط الجاري، وهو تاريخ يبعث برسائل طمأنة لمتعهدي الرحلات في العالم بأن تونس ستكون جاهزة لاستقبال السياح من جديد خلال الأشهر القادمة.

■ ما هي خطة وزارة السياحة لإنقاذ الموسم على المدى القريب؟

منذ ظهور تداعيات الجائحة، في إبريل/ نيسان 2020، حرصت وزارة السياحة على أن تكون سباقة في وضع خطة عمل على المدى العاجل لإنقاذ القطاع السياحي من الانهيار ومساعدة العاملين فيه. ومكنت هذه الخطة في مرحلة أولى من اتخاذ جملة من القرارات الحكومية، ذات صبغة اجتماعية ومالية وجبائية، لفائدة القطاع بهدف تقليص حدة تأثير الجائحة، بعد الموقف الكلي للنشاط السياحي، وتمكين المؤسسات السياحية من استرجاع نشاطها بعد فترة كورونا.

■ لكن أغلب المؤسسات السياحية تواجه اليوم تصلبا من البنوك في مساعدتها في الحصول على قروض جديدة أو إعادة جدولة قروض سابقة ما يهدد بغلقها نهائيا فكيف سيتم تجاوز هذا الاشكال؟

فعلا شهدت القرارات المعلن عنها لفائدة القطاع في مايو/ أيار 2020، تعطّلا في تنفيذها، باعتبار أن أغلبها كان مرتبطاً أساسا بمدى انخراط البنوك التونسية في عملية توفير القروض، مما استوجب إصدار قرارات أخرى أكثر فاعلية تضمنها قانون المالية (موازنة) العام الجاري 2021، إلى جانب إعادة فتح المنصة الإلكترونية للإحاطة بالمؤسسات المتضررة من الوباء. وهذه الإجراءات ستساهم في التخفيف من حدة الجائحة على العاملين في القطاع السياحي، على أمل استرجاع السياحة التونسية لنشاطها خلال الأشهر القليلة المقبلة، خاصة بعد ظهور اللقاحات المضادة لهذا الوباء.

■ ماذا عن دعم العمال في قطاع السياحة، وهل هناك حصر دقيق لأعداد المسرحين؟

الدعم الحكومي للقطاع شمل المؤسسات السياحية وأيضا العمال وكل المساعدات التي حصلت عليها المنشآت والمؤسسات السياحية تم ربطها بالحفاظ على مواطن الشغل (فرص العمل) أو التسوية القانونية للعمال بالتعويض أو الإحالة على البطالة الفنية من أجل حفظ حقوقهم كطاقة بشرية مهمة للقطاع.

وفي ما يتعلق بعدد المسرحين أو المحالين إلى البطالة الفنية فسيتم تحديد الرقم بعد انتهاء آجال التسجيل على المنصة الإلكترونية للإحاطة بالمؤسسات المتضررة وضبطه من قبل الهياكل المهنية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

■ يرى مسؤولون وخبراء، في القطاع أن صناعة السياحة في فترة ما بعد كورونا لن تكون ذاتها قبل الجائحة، ماذا أعدّت الوزارة للتحديات الجديدة المطروحة على القطاع في ظل التوقعات بأن مخلفات الجائحة الصحية ستمتد إلى سنوات قادمة؟

بالفعل، السياحة في العالم ستكون حتما مغايرة لما كانت عليه بسبب ما خلفته الأزمة الصحية وما فرضته من إجراءات جديدة، فطلبات السياح ستكون مغايرة تماما، وكذلك الوجهات السياحية، حيث ستوجه هذه الطلبات نحو وجهات سياحية تمكنت من السيطرة على تفشي الوباء ولديها استراتيجية واضحة للتلقيح، كما سيكون التوجه نحو منتجات سياحية بديلة وبعيدة عن الأطر المغلقة في مرحلة أولى.

لكن ستظل السياحة الشاطئية وسياحة الفنادق العمود الفقري للسياحة التونسية، وهو ما يستدعي تأهيل هذا القطاع وتدعيمه عبر تنويع المنتج السياحي. وفي هذا الإطار، وضعت وزارة السياحة، بالشراكة مع مهنيي قطاع السياحة والصناعات التقليدية خطة عمل استراتيجية ومتكاملة تهدف إلى تدعيم استدامة القطاع السياحي وإعادة هيكلته بما يتماشى والمتطلبات الجديدة للسياحة العالمية بهدف إضفاء صلابة للقطاع والتخفيف من حدة تأثره بالأزمات إلى جانب مراجعة الأطر القانونية والتشريعية لتطوير السياحة البديلة لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال.

■ هل هناك بوادر عن عودة قريبة للاستثمار السياحي؟ وما هي نوعية المشاريع المطروحة وقيمتها وجنسية المستثمرين؟

بوادر عودة الاستثمار في القطاع السياحي موجودة بالفعل. فبالرغم من جائحة كورونا، لا تزال ثقة المستثمرين الأجانب والتونسيين في قطاع السياحة موجودة. فقد سجلنا في 2020، رقما قياسيا في نوايا الاستثمار في القطاع ليبلغ مليار دينار (750 مليون دولار) وهو أكثر بمرتين من نوايا الاستثمار المسجلة في 2019، مما يؤكد أهمية القطاع السياحي في دفع التنمية وإحداث المشاريع وخلق مواطن الشغل، كما يعكس الصورة الجيدة لتونس بالخارج، وهو ما شجع العديد من العلامات الكبرى والعالمية لإقامة منتجعات سياحية في تونس على غرار سلسلة «انترا» و«ماريوت» و«راديسون» و«فور سيزون» وغيرها.

■ أظهرت السياحة البديلة (دور الضيافة، الإقامات الريفية) قدرة على الصمود النسبي في مواجهة كورونا، فأي مستقبل لهذا المنتج السياحي الجديد؟

نحن نولي أهمية خاصة للسياحة البديلة وهي التوجه الجديد الذي ستنهجه الوزارة في الاستراتيجية المستقبلية للنهوض بالقطاع السياحي. وكما ذكرت آنفا، نحن بصدد مراجعة الأطر القانونية التي تنظم قطاع السياحة البديلة وخاصة مشاريع الإيواء السياحي البديل على غرار الإقامات الريفية ودور الضيافة وذلك بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية على غرار وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. هذا المنتج سيكون له مستقبل كبير وسنعمل على دعم المشاريع في هذا المجال وتقديم الإحاطة اللازمة للمستثمرين لبعث مشاريعهم.

■ تعد السوق المغاربية (الجزائرية . الليبية) من أهم الأسواق لسياحة تونس. هل هناك تخطيط لإنقاذ الموسم الحالي عبر هاتين السوقين؟

السوق المغاربية تعد من اهم الأسواق بالنسبة للوجهة التونسية ولطالما كانت من الأسواق المنقذة للسياحة التونسية. فقد سجلنا خلال 2019 توافد حوالي 2,9 مليون سائح جزائري وحوالي 1,9 مليون سائح ليبي والأرقام كانت مرجحة للارتفاع في 2020 لكن جائحة كورونا حالت دون ذلك.

ونحن بصدد وضع خطة ترويجية متكاملة للسوق المغاربية وخاصة بالسوق المغاربية لحث الأشقاء الجزائريين والليبيين على زيارة تونس بأعداد كبيرة خلال فترة ما بعد كورونا، لكن في الوقت الحالي نتمنى لأشقائنا تجاوز هذه الأزمة في أقرب الآجال.

2,9

السوق المغاربية تعد من اهم الاسواق بالنسبة للوجهة التونسية، وسجلنا خلال عام 2019 توافد حوالي 2,9 مليون سائح جزائري وحوالي 1,9 مليون سائح ليبي، والارقام كانت مرشحة للارتفاع في 2020 لكن جائحة كورونا حالت دون ذلك.

730

للجائحة تأثير كبير على السياحة العالمية، حيث خسرت نحو 730 مليار دولار، كما تراجع عدد السياح بأكثر من 70%، وهي تقريبا نفس نسبة تراجع الزائرين في تونس.

■ ما هي توقعاتكم بخصوص الحجوزات للموسم الصيفي القادم؟

مع ظهور اللقاحات ووضع وزارة الصحة التونسية لاستراتيجية وطنية للتلقيح واضحة المعالم، نأمل أن يعود النشاط السياحي والرحلات على المستوى العالمي وسيكون له انعكاس إيجابي على السياحة التونسية ونحن كلنا ثقة بأن الحجوزات سترتفع شيئا فشيئا مع انقشاع هذه الجائحة.

والعلاقة المهنية مع كبار متعهدي الرحلات في العالم طيبة ومتينة، كما أن لتونس تمثيليات في عدد الدول التي تمثل أسواقا هامة بالنسبة لبلادنا بالإضافة إلى مجهودات مهنيي القطاع السياحي في توطيد العلاقات مع نظرائهم في العالم للحفاظ على الوجهة التونسية.

■ بدأت بعض الدول المجاورة ولا سيما الجزائر في ترتيبات عودة السياحة الدينية (العمرة) ماذا بالنسبة لتونس؟

نفس الشيء بالنسبة لتونس، انطلقنا في ترتيبات عودة العمرة. وفي هذا الإطار، تلقينا العقود الأولية للعمرة من قبل بعض وكالات الأسفار التي تنشط في هذا القطاع وينتم المصادقة على هذه العقود تباعاً في انتظار تحديد المبلغ المخصص للعمرة لهذه السنة من قبل مصالح البنك المركزي التونسي.

■ إلى أي مدى يمكن أن يتأثر القطاع السياحي بالتوتر السياسي والاجتماعي في البلاد، وما هي انعكاسات ذلك على صورة الوجهة التونسية في الخارج وقدرتها التنافسية؟

التوترات السياسية والاحتجاجات ليست ظاهرة تقتصر على تونس فقط، بل هي ظاهرة عالمية موجودة في أكبر الدول الديمقراطية. وتونس تعتبر ديمقراطية ناشئة والتجربة التونسية لاقت استحسان العديد من الدول، والبلد يتمتع بسمعة طيبة على الصعيد العالمي وأنا على يقين بأن هناك تفهما عالميا لما تمر به بلادنا وتعاطفا مع التجربة التونسية.

سيرة

■ حاصل على شهادة الدراسات العليا من المدرسة الوطنية للإدارة، والماجستير في العلوم الإدارية، وشهادة الدراسات الجامعية العامة في الاقتصاد من جامعة باريس.

■ شغل مناصب عدة في مؤسسات بالقطاع السياحي، منها رئيس ديوان وزير السياحة التيجاني الحداد، في الفترة من 2008 . 2010، وكذلك خلال فترة وزير السياحة جمال قمرة في 2013.

■ تولى وزارة السياحة في 2 سبتمبر/ أيلول 2020، وجرى تكليفه بالأشراف على وزارة الثقافة بالنيابة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد إقالة الوزير وليد الزيدي.

وزير السياحة التونسي الحبيب عمار (العربي الجديد)

رفع اسعار الوقود لخفض العجز

رفعت وزارة الطاقة التونسية أسعار الوقود بنحو 2%. وهي أول زيادة في عامين، إذ تحاول الحكومة كبح عجز الموازنة العامة، وسط توقعات بأن تساهم هذه الخطوة في رفع معدلات التضخم، بينما كانت قد سجلت استقراراً على مدار الأشهر الثلاثة الماضية. ووفق بيان لوزارة الطاقة، في وقت متأخر من مساء الجمعة، فإن سعر لتر البنزين سيرتفع من 1,915 دينار (0,69 دولار) إلى 1,955 دينار. وقلصت تونس أسعار الوقود ثلاث مرات العام الماضي، لكن صندوق النقد طالب في يناير/ كانون الثاني الماضي بالسيطرة على دعم الطاقة، محذراً من أن عجز الموازنة قد يتجاوز 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتواجه تونس مصاعب اقتصادية غير مسبوقة، إذ بلغ العجز المالي 11,5% في 2020، وهو أعلى مستوى في قرابة أربعة عقود. وتستهدف ميزانية 2021 خفض العجز المالي إلى 6,6%.

لكن محللين يتوقعون ارتفاع أسعار المستهلكين (التضخم) مع زيادة أسعار الوقود، بعد أن استقر معدل التضخم في يناير/ كانون الثاني الماضي للشهر الثالث على التوالي عند مستوى 4,9%، مقابل 5,4% في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وفق بيانات صادرة عن معهد الإحصاء الحكومي يوم الجمعة.

مال وسياسة

الليبيون يتشبثون بالأمل... وعقبات في طريق السلطة الجديدة

يتشبث الليبيون بآمال انفراج المشهد السياسي مع تشكيل سلطة تنفيذية جديدة، في خطوة لإنهاء الصراع الذي نال من معيشة المواطنين الذين اضحوا يعانون في تدبير احتياجاتهم الاساسية، رغم ثروات النفط التي حبس الصراع مواردها

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

رغم تباين توقعات خبراء اقتصاد، حيال نجاح السلطة الانتقالية الجديدة بليبيا في معالجة مشكلات متراكمة، بدا المواطنون أكثر تشبثاً بآمال إنهاء الصراع الذي أدخلهم في صعوبات معيشية غير مسبوقة، بعد أن نال من مختلف الخدمات الرئيسية، وسبّب حجب عائدات النفط وانهيار العملة الوطنية، ما أدى إلى انفلات الأسعار بالأسواق واختفاء سلع أساسية بين الحين والآخر. ونجح ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، يوم الجمعة الماضي، في اختيار سلطة انتقالية جديدة، سيكون عليها التحضير لانتخابات نهاية العام الحالي. واعتبر خبراء اقتصاد أن قصر المدة الزمنية للحكومة الانتقالية الجديدة قد لا يسعفها في إعادة توحيد البلاد، خاصة في ظل عدم وجود استقرار أمني في مختلف المناطق، فضلاً عن حجب الإيرادات النفطية، حيث تعتمد الحكومة حالياً على السحب من احتياطي النقد الأجنبي لتغطية المصروفات. وقال الخبير الاقتصادي بشير مصلح لـ«العربي الجديد» إن هناك ملفات ثقيلة أمام الحكومة الانتقالية، منها تجميد الإيرادات النفطية لدى «المصرف الليبي الخارجي»، وانهيار سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، ونقص السيولة بالمصارف التجارية وغلاء الأسعار مع نقص الأدوية وتعدد الأزمات المعيشية، ورغم ذلك هناك تفاؤل بشأن هذه الحكومة لحلحلة المشكلات الاقتصادية. وتُعدّ عائدات

576 مليار دولار خسائر الصراع في ليبيا منذ 2011

النفط المحرك الرئيسي لمختلف القضايا الاقتصادية، حيث تمثل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، لكن هذه العائدات تراجعت كثيراً بسبب الإغلاق المتكرر للحقول والموانئ النفطية، فضلاً عن الخطوة الأخيرة التي اتخذتها المؤسسة الوطنية للنفط نهاية العام الماضي بحجب عائدات النفط عن البنك المركزي وإيداعها لدى المصرف الليبي الخارجي، وهو ما برره حينها بانتظار تسوية سياسية شاملة وتوافق بين الأطراف الليبية على نموذج جديد لإدارة شفافة لعائدات النفط والغاز. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، وهي واحدة من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، المستثناة من التخفيضات التي أقرّها ما يعرف بتحالف «أوبك+» الذي يضم بجانب الأعضاء في المنظمة الدول الكبرى المنتجة للخام، وعلى رأسها روسيا. وتشير البيانات الرسمية إلى أن الخسائر الناجمة عن الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية، خلال الفترة من 2013 إلى 2020، تقدر بحوالى 180 مليار دولار. ويأمل الليبيون تحسن الإنتاج والتصدير من إجل إحداث انفراجة اقتصادية في البلد الذي نالت الصراعات فيه من معيشة المواطنين. وقال الخبير الاقتصادي عطية الفيتوري لـ«العربي الجديد» إن هناك ملفات ثقيلة أمام الحكومة الجديدة، أبرزها انهيار مستوى المعيشة مع انحدار قيمة الدينار الليبي، مضيفاً أن المواطن عجز عن توفير احتياجاته الأساسية، مع تفشي جائحة كورونا، و«الأماني الوردية لن تحل المشاكل الحالية».

لكن المحلل المصرفي كمال المزوغي، أعرب عن تفاؤله بالسلطة التنفيذية الجديدة، قائلاً: «الخطوة الأهم في الاقتصاد الليبي توحيد مصرف ليبيا المركزي واستكمال الإصلاحات لإنقاذ سفينة الاقتصاد من الغرق». وأعرب عيسى العزابي، الذي يعمل سائق أجرة في طرابلس عن أمله في انفراج المشهد السياسي لوجود أشخاص خارج الصراعات الموجودة حالياً، ما يسهم في العمل بأريحية وتحسّن الأوضاع المعيشية للمواطنين. وكان تقرير صادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قد حذر من تجاوز خسائر ليبيا بسبب الصراع، التريليون دولار، مشيراً إلى تعرض الاقتصاد لانكماش حاد في ظل التدمير الذي تعرضت له الأصول في الكثير من القطاعات الاقتصادية. وقالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، في تقرير لها نشرته على موقعها الإلكتروني، إن الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم تقدّر بنحو 783 مليار دينار ليبي (حوالى 576 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي).

وأشار التقرير الصادر بعنوان «الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا»، إلى أن الخسائر ستزيد بنحو 462 مليار دولار، إذا استمر الصراع حتى عام 2025، ما يرفع إجمالي الخسائر منذ اندلاع الأزمة الليبية إلى نحو تريليون و38 مليار دولار.

ولفت إلى أن الأزمة أدت إلى انكماش حاد في الاقتصاد، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت معدلات الاستثمار، كذلك تقلّص الاستهلاك بسبب عودة العمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وتراجع دخل المواطنين الليبيين. ومنذ 2014، انقسمت ليبيا بين حكومتين متنافستين وتحالفين عسكريين في طرابلس وفي الشرق، وهو ما أثر في مؤسسات رئيسية مثل البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.

وبمقتضى السلطة التنفيذية الجديدة، التي اختيرت الجمعة الماضي، اختير محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبد الله اللافي وموسى الكوني نائبين لرئيس المجلس، وعبد الحميد دبيبة رئيساً للحكومة. وقال المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي لـ«العربي الجديد» إن هناك الكثير من التحديات ستواجه عمل الحكومة الانتقالية الجديدة في الأشهر المقبلة، ما يستدعي ترتيب الأولويات، مشيراً إلى أن هناك قرارات اتُّخذت بغرض تطبيق إصلاحات اقتصادية، لكنها لم تشهد إجراءات مكملة لحماية محدودي الدخل، منها على سبيل المثال خفض سعر العملة الوطنية إلى 4,45 دنانير للدولار الواحد، بدلاً من 1,4 دينار للدولار في السابق.

ليبيون يصطفون للحصول على الخبز في طرابلس (فرانسيس ترس)

عقارات

الأردن: قانون لحماية أملاك الدولة يُقلق برلمانيين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أعرب نواب في البرلمان الأردني عن مخاوفهم قانون يسمح للحكومة بإزالة المباني التي تدخل في إطار الاعتداء على أملاك الدولة، دون إعطاء أي فرصة للتسويات أو مهل لتوفيق الأوضاع.

ورغم اعتراض عدد من أعضاء مجلس النواب على العديد من البنود التي وضعتها الحكومة في مشروع قانون المحافظة على أملاك الدولة، إلا أن المجلس أقره بالأغلبية، يوم الأربعاء الماضي، باستثناء تخفيض العقوبات الخاصة بالاعتداء على الأراضي التي زُرعت بالحبوب والأشجار.

وقال النائب صالح العرموطي، رئيس كتلة الإصلاح في مجلس النواب والمحسوبة على التيار الإسلامي لـ«العربي الجديد»، إن مشروع القانون يتضمن نصوصاً ستولد حالة من الغضب لدى شريحة واسعة من المواطنين، ذلك أنه نصّ على إزالة الاعتداءات، بما في ذلك المباني، مباشرةً بعد نفاذ القانون دون إعطاء أي فرصة للتسويات، أو حتى تمكين أصحاب الشأن من تدبير أمورهم.

وأضاف العرموطي أنه «قدم مداخلة خلال مناقشات مجلس النواب للقانون نبّه من خلالها إلى أن هذا التشريع سيشكل ثورة اجتماعية كبيرة، وسيؤدي إلى خلل في الأمن الاجتماعي»، مشيراً إلى أنه بموجب هذا القانون تستطيع الدولة إزالة أي بناء للمواطنين، وإن كان عمره 100 عام، بينما يفترض منح المعتدين على الأراضي فرصة لتدبير أمورهم.

ووفق محللين، فإن القانون الذي أقره مجلس النواب يمهد لمشهد شبيه بما حدث في مصر العام الماضي عندما أقدمت الحكومة على إزالة الكثير من المباني في مختلف المحافظات وفرض غرامات مالية كبيرة على ملايين المواطنين، بدعوى مخالفة قوانين البناء والاعتداء على أملاك الدولة، ما أدى إلى اندلاع تظاهرات غاضبة في العديد من المحافظات، تراجعت على إثرها الحكومة عن هدم المباني، وقلصت قيمة الغرامات، ومنحت مهلاً متكررة لسداد قيمتها.

وفي مقابل تخوف نواب في البرلمان الأردني من اندلاع غضب شعبي في حال تنفيذ قانون المحافظة على أملاك الدولة، يرى آخرون أنه جاء لوضع حد للاعتداءات التي يقف وراءها متنفذون في الدولة.

وقال النائب فواز الزعبي، إن هناك «اعتداءات على أراضي الدولة من قبل متنفذين وأقاربهم وبمساحات كبيرة، خاصة في منطقة الأغوار الزراعية دون أن يُحاسبوا». ويُعرّف القانون أملاك الدولة بأنها «الأموال غير المنقولة المسجلة باسم الخزينة أصالة أو بالنيابة عمن لهم منفعة فيها أو المقيدة في سجل المحلولات وأية عقارات وأملاك أخرى للدولة، وإن لم يجر تسجيلها».

وكانت الحكومة قد أعلنت وقوع اعتداءات كبيرة من قبل مواطنين على أراضي الخزينة، أي المملوكة للدولة لغايات مختلفة، من بينها إقامة مبان سكنية وللزراعة أو لغايات عمليات التحجير من قبل مستثمرين وشركات مقاولات. ولم تتمكن الحكومة طوال السنوات الماضية من وضع حد لتلك الاعتداءات، رغم الحملات التي قامت بها في عدة مناطق، إلا أنها لم تنجح في وقف التجاوزات.

وبموجب القانون، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار لكل من أقام منشآت ومبان على أملاك الدولة. ورفض النواب معاقبة المعتدي على أملاك الدولة بزراعة المحاصيل أو الأشجار، حيث كان تعديل اللجنة القانونية النيابية يقضي بحبس المعتدي بالزراعة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن 50 ديناراً (70 دولاراً) ولا تزيد على 300 دينار أو بكلتا العقوبتين معاً.

وبحسب وزير المالية محمد العسعس في تصريحات صحافية أخيراً، فإن القانون ليس بجديد، بل أقر قبل 60 عاماً، ما استدعى تحديث أحكامه حالياً بما يتوافق والواقع والأسباب الموجبة له، مشيراً إلى أن العقوبات الموجودة في القانون الأصلي غير رادعة.

(Getty)

أبوظبي تعيد قيود كورونا

أعادت العاصمة الإماراتية أبوظبي بعض القيود على الطاقة الاستيعابية لأماكن العمل والأنشطة الترفيهية وأغلقت دور السينما للحد من ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، وذلك في أعقاب مجموعة قيود فرضتها إمارة دبي المجاورة، وهي مركز إقليمي للسياحة والأعمال.